

# تونس تسعى إلى إعادة هيكلة ديونها بعد تعثر سدادها

## مؤشرات خطيرة تؤثر على التصنيف السيادي والسمة المالية للبلاد



أثار إعلان الحكومة التونسية دخولها في مفاوضات لإجراء سداد ديونها لأول مرة منذ الاستقلال مخاوف الأوساط الاقتصادية من أن يكون هذا القرار الشجرة التي تخفي غابة من الكوارث الاقتصادية والسياسية والشجيرة التي تعطل الإنتاج الاقتصادي وكافة القطاعات المعقدة أسوأها الإفلاس، خصوصا في ظل تعفن الوضع السياسي وعدم الاستقرار الذي بات حجرة عثرة تعطل كل محاولات الإصلاح.

ويؤكد الطلب المتعلق بتأجيل سداد الديون الحالة السيئة للمالية العامة لتونس، التي كانت بالفعل مصدر قلق قبل أن تضرب أزمة فيروس كورونا الاقتصاد العالمي.

ويأتي الإعلان في وقت تمر فيه البلاد بأزمات لا حصر لها جراء أزمة كورونا، التي تسببت في تقلص عوائد السياحة وتعطل إنتاج الفوسفات وكافة القطاعات المنتجة، فضلا عن اضطرابات سياسية.

وقال الخبير المالي فهد تريمش "لـ"العرب" إن "نسبة الدين العام المقدرة بنحو 75 في المئة خلال 2019 واصلت الارتفاع هذا العام جراء الأزمة الصحية ما أدى إلى انكماش اقتصادي أثر بشكل مباشر على المداخيل الجبائية للدولة وبالتالي ضرب قدرتها على الالتزام بتعهداتها المالية في سداد الديون".

وتتوقع تونس أن ينكمش اقتصادها 6.5 في المئة هذا العام وأن يبلغ عجز الميزانية 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب أزمة كورونا.

وحول دالة طلب التأجيل قال تريمش إن "التفاوض حول تأجيل سداد الديون هو اعتراف ضمني بإفلاس الدولة أو على الأقل ضرب لسمعتها المالية".

وأشار إلى أن ذلك سيؤدي إلى تراجع تصنيف تونس السيادي وارتفاع تكلفة الدين الخارجي عند العودة لاحقا إلى الأسواق المالية الدولية من أجل الاقتراض، رغم أنه يبقى إلى حد الآن ذا تكلفة منخفضة مقارنة بكلفة الدين الداخلي.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد ذكرت في تقرير الأسبوع الماضي أنها وضعت تصنيف تونس السيادي في مستوى بي 2 مع وضعه قيد المراجعة للتخفيف في حال لم تسيطر السلطات على مستوى الدين العام. وأثار خفض موديز للدين السيادي لتونس لهذا العام من مستقرة إلى سلبية، موجة انتقاد من الأوساط الاقتصادية، التي دعت السلطات إلى وقف نزيف هذه المشكلة قبل أن تخرج عن السيطرة.

سناء عدوني  
صحافية تونسية



تونس - حاولت تونس تخفيف الأعباء المالية من القروض وفوائدها، التي تقفل كاهل الميزانية العامة بطلب إجراء سدادها في الوقت الحالي، الأمر الذي اعتبره خبراء مؤثرا خطيرا على اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية.

وأكد خبراء في تصريحات لـ"العرب" أن هذا القرار المفاجئ يعتبر سابقة في تاريخ تونس وهو يتجاوز مرحلة الحلول الترتيبية ليصل إلى احتمالات أكثر خطورة ما لم يتم تفكيك عقبات الفساد والبيروقراطية المتركمة والمكبلة للنمو.

فهد تريمش



تأجيل سداد الديون  
هو اعتراف ضمني  
بإفلاس الدولة



أكرم بالحاج رحومة  
مجرد آلية لتأجيل  
تداعياتها ولا تمثل حلا  
حقيقيا لها

### سيادة تونس المالية قيد المقايضات

جزءا من الحلول الهيكلية للأزمة الاقتصادية ما بعد كورونا.

وخفف الخبير الاقتصادي منجي المقدم من خطورة تأجيل سداد الدين بقوله "هذه التطورات كانت متوقعة ونرجو الموافقة على ذلك من قبل الدائنين لتخفيف الضغط على الميزانية".

وأوضح أن إجراء سداد الديون لا يعني جدولة الديون وإنما هو آلية يتم الاتفاق بموجبها بين دولتين على تأجيل السداد، مشيرا إلى أن "تونس تمتلك احتياطيًا من النقد معتبرا ما يمكنها من تخطي المحنة".

وكان الفخاخ قد قال خلال جلسة أمام البرلمان مؤخرا إن نسبة الدين العام تبلغ 60 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 92 مليار دينار (32.8 مليار دولار).

لسحب الثقة من حكومة إلياس الفخاخ وهو ما فجر انتقادات واسعة نحوها.

وترى مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية أن ما يحصل هو ضريبة سياسيات النهضة التي عطلت مصالح البلاد وأغرقتها في مناكفتها ومناوراتها مقابل إهمال المئات من القضايا الحارقة. وقال الخبير في سياسة النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أكرم بالحاج رحومة إن "تأجيل سداد القروض هو إحدى الأدوات المستعجلة لتخفيف وطأة الأزمة، ما يعني أنه مجرد آلية لتأجيل تداعياتها ولا يمثل حلا حقيقيا لها".

وأكد رحومة لـ"العرب" أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن يقدم

وشدد الخبير على ضرورة الشروع فوراً في الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها قبل انقضاء مهلة إجراء تسديد الديون بهدف دفع النمو، وذلك من خلال إصلاح المؤسسات العامة الاستراتيجية ورقمنة الإدارة.

وأشار إلى أنه "لا يمكن توفير الاستقرار المطلوب لدفع عجلة النمو إلا بضمان استقرار حكومي قائم على وجود ائتلاف سياسي منسجم، وهو ما يصعب الوصول إليه الآن في ظل تشتت المشهد السياسي الحالي. ولذلك فإن الجميع عليهم تحمل مسؤولياتهم لإنقاذ البلاد من المخاطر التي تحقق بها".

وتشهد تونس هذه الأيام توترات سياسية عميقة أجتهدت دعوة حركة النهضة الإسلامية إلى بدء مشاورات

ويعكس هذا التصنيف أن وتيرة التدين تتسارع بشكل كبير وتقترب من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2023.

وتتخوف الأوساط الاقتصادية والاجتماعية من تكرار سيناريو لبنان في تونس حيث يشكّل التأجيل أو التخلف عن سداد الدين مؤشرا على انهيار المخرات المالية للبلاد.

وأوضح تريمش أن السيناريو اللبناني يمكن أن يشبه الوضع التونسي في عناوينه الكبرى ولكن "بلدنا بعيد عنه لأسباب كثيرة أهمها أن نسبة الدين للبناني ضعف نسبة الدين التونسي، علاوة على ارتباط الليرة بالدولار الأميركي، ما يجعلها في عرضة لفقدان قيمتها مباشرة عند كل هزة اقتصادية".

## شركة نفط الكويت تعيد ترتيب أولوياتها

وكلف مجلس الوزراء الشهر الماضي وزارة المالية بالتنسيق مع شتى الجهات الحكومية لتخفيض ميزانياتها للسنة المالية 2020/2021 بحد أدنى 20 في المئة في ظل الضغط المالي الذي تعاني منه البلاد بسبب هبوط أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا.

25

في المئة حجم النفقات التي  
خفصتها الشركة للسنوات  
المقبلة تشمل تأجيل مشاريع

وتأثرت الكويت مثل باقي جيرانها في منطقة الخليج العربي، والتي تعتمد موارثها بنسبة كبيرة على تصدير النفط بشكل الاقتصاد العالمي وتوقف المصانع في آسيا التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي.

ويمثل النفط نحو 90 في المئة من إيرادات الموازنة الكويتية، يصل الإنفاق فيها العام الحالي نحو 22.5 مليار دينار كويتي (74 مليار دولار) مع توقعات بعجز يصل إلى 30 مليار دولار.

لكن ذلك العجز مرشح الآن للتضاعف، بسبب استناد الموازنة إلى سعر 55 دولارا للبرميل وتصدير نحو 2.7 مليون برميل، بعد انهيار الأسعار وخطط خفض الإنتاج في إطار اتفاق تحالف أوبك+.

ويرى محللون أن الكويت العضو في منظمة أوبك أمام استحقاق حتمي لتسريع الإصلاحات وخفض الإنفاق، وأن الأزمة ستساعد في تجاوز الرافض البرلماني والشعبي لخطط التقشف.

الكويت - أعلنت شركة نفط الكويت الاثنين عن مراجعة شاملة لاستراتيجية أعمالها، مقرة بذلك بضعف الجدوى الاقتصادية للخطط الحالية.

وضاغت أزمة الوباء وانهيار أسعار النفط الضغوط على الحكومة الكويتية لتسريع الإصلاحات الاقتصادية وترشيد الإنفاق بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرافض الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم الحكومي واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

ويعد تحرك نفط الكويت، إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية الحكومية والوحيدة المخول لها بان تقوم بعمليات تنقيب وإنتاج النفط بالبلد الخليجي، خطوة أولى لإعادة التقييم والبحث عن حلول مستدامة لضمان نجاحها وتعزيز عوائد البلاد من الطاقة مستقبلا.

وتذكرت الشركة في بيان أنها قامت بمراجعة خططها الاستثمارية استجابة لتوجيهات من مجلس الوزراء، مما أسفر عن تخفيض ميزانيتها الراسمالية للسنوات الخمس المقبلة بنسبة 25 في المئة وتأجيل عدد من المشاريع. وأوضحت الشركة أن المراجعة لن تؤثر على أهدافها الاستراتيجية للمدى المتوسط، ولم تشر في بيانها إلى حجم الميزانية بعد التخفيض.

ولكنها أوضحت أنها اتخذت خطوات أخرى لترشيد الموازنة التشغيلية للعام المالي الحالي الذي يبدأ في شهر أبريل من كل عام بخفضها قرابة 18 في المئة "بما يسهم في تأمين الاستقرار المالي العامة للدولة".

## الاقتصادات العربية مهددة بأكبر انكماش منذ خمسة عقود

البلدان من 2900 دولار في 2019/ 2018 إلى ألفي دولار فقط هذا العام.

وبحسب التقرير، هذا التراجع سيزيد من حدة التحديات الاقتصادية والإنسانية القائمة ويرفع مستويات الفقر المرتفعة بالفعل، بينما قد تشتعل الاضطرابات الاجتماعية من جديد مع رفع إجراءات الإغلاق.

ورأى أزعور أن فقدان الوظائف إلى جانب تفاقم الفقر وعدم المساواة يمكن أن يخلق تحديات في مجال المحافظة على الاستقرار بالنسبة لحكومات المنطقة.

وقال الصندوق إن العجز الكبير والمتزايد من المتوقع أن يدفع مستويات الدين العام إلى 95 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدى مستوردي النفط في الشرق الأوسط بحلول نهاية العام.

5.7

في المئة الانكماش المتوقع  
لاقتصادات دول الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا في 2020

وذكر أنه من المتوقع أن تزداد مستويات الدين بسرعة في السودان إلى 258 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ولبنان إلى 183 في المئة ومصر أكثر من 90 في المئة.

كما حذر الصندوق من أن التراجع المحتمل في العمالة الوافدة، التي تشكل أكثر من 70 في المئة من القوى العاملة في بعض البلدان المصدر للنفط، سيؤثر على إعادة إحياء الاقتصادات في هذه الدول.

نزاعات مثل اليمن وليبيا وسوريا قد تشهد انكماشاً بواقع 13 في المئة.

وبحسب البنك الدولي، فإن هذه التوقعات تعتبر الأدنى منذ أكثر من نصف قرن، وتأتي بعدما سجلت المنطقة نموا متواضعا العام الماضي.

ومن المرجح أن تنكمش الاقتصادات المعتمدة على عائدات النفط والغاز في دول الخليج بنسبة 7.1 في المئة، أي أقل بحوالي 4.4 في المئة من التوقعات السابقة في أبريل الماضي.

ونسب ووكالة الصحافة الفرنسية إلى جهاد أزعور مدير قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا بصندوق النقد قوله إن "المنطقة تواجه أزمة لا مثيل لها. صدمة مزوجة أثرت على طبيعة عمل اقتصاداتها خلال إجراءات الحجر".

وطبقت دول الشرق الأوسط بعضا من أكثر عمليات الإغلاق صرامة والإجراءات المرتبطة بمحاولة منع انتشار الفيروس، وعلقت معظم الأنشطة الاقتصادية.

وفي الوقت ذاته، فقدت أسعار النفط نحو ثلثي قيمتها مع تراجع الاقتصاد العالمي بسبب تدابير الإغلاق لوقف الفيروس، قبل أن تتعافى جزئيا وتبلغ حوالي 40 دولارا للبرميل.

وقال أزعور إنه "من المتوقع أن تخسر الدول المصدر للنفط في المنطقة نحو 270 مليار دولار من عائدات الطاقة وهو انخفاض كبير".

وذكر تقرير الصندوق أن أكثر البلدان تضررا في المنطقة ستكون تلك الهشة وفي حالات الصراع، مع توقع بأن تنكمش اقتصاداتها بنسبة تصل إلى 13 في المئة. ومن المتوقع أن يتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك

حملت آخر توقعات لصندوق النقد الدولي عن حالة اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في طياتها غيمة من التشاؤم كونها ستتدخل في طريق الكساد الكبير للمرة الأولى منذ نصف قرن وذلك بسبب التداعيات الكبيرة لأزمة فيروس كورونا، وهو ما يندرج بتحديات خانقة وخسائر وشيكة تهدد استقرار المنطقة.

والشيطان - حذر صندوق النقد الدولي الإثنين من تعرض اقتصادات الدول العربية لأسوأ انكماش منذ خمسة عقود بسبب ما خلفه وباء فيروس كورونا من آثار قاسية على الأنشطة التجارية والاستثمارية وكذلك سوق العمل.

وخفف الصندوق في تقرير حديث توقعات النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتتراجع إلى أدنى مستوياتها منذ 50 عاما، وذلك على خلفية استمرار تداعيات تراجع أسعار



شعب الفقر يداهم الدول العربية